



مع هيئة التأمين الاجتماعي وإنقاذ صناديقها (2-2)

• كما ذكرنا أمس، فإن المزايا والمنافع المستحقة للمؤمن عليهم لم تمس أو تخفض عندما حدث تخفيض كبير في مداخيل صندوق الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في العام 1986، بل حصل عكس ذلك؛ فقد صدرت قرارات ومراسيم وسّعت وصعدت وحسنت من تلك المزايا والمنافع، والتي كانت تذيّل دائماً عند صدورّها بعبارة "وتتحمل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي الزيادات الناشئة عن تطبيق هذا القانون".

• وفي العام 1995 تسلمت مسؤولية رئاسة مجلس إدارة هيئة التأمين الاجتماعي بحكم منصبه وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية، وبقيت في هذا الموقع حتى العام 2002، وفي تلك الفترة؛ وللحق وإرضاء الضمير أقول إنني وجدت أن كل واحد من العاملين في الهيئة من الأطقم الإدارية والفنية وغيرها كان يحرص على الالتزام بكل الضوابط القانونية والإدارية وكل المعايير الفنية والمهنية والأخلاقية.

• وكان على رأس الجهاز التنفيذي للهيئة، كما ذكرت من قبل، مديرها العام المرحوم الشيخ عيسى بن إبراهيم آل خليفة، الذي تميز بأعلى درجات الحس الوطني والانضباط والجدية والصدق والأمانة والإخلاص والتفاني، وعندما أقول ذلك ليس هدفي المديح والإطراء، وليس وراء ما أقول أي غرض أو مصلحة شخصية؛ إنما هي الحقيقة التي يفرض الضمير ذكرها وتسجيلها، والرجل قد غادر هذه الدنيا منذ سنوات وصعد إلى جوار رب غفور رحيم كريم.

• وكان جهاز الاستثمار في الهيئة يعمل تحت إدارة الأخ حسن بن خليفة الجللاهة؛ الشاب المهني المتمرس في الأعمال المالية والمصرفية والاستثمارية، الذي وُجدت فيه، ووجد مجلس إدارة الهيئة فيه، الكفاءة والحصافة والدراية الاستثمارية، إلى جانب الصدق والنزاهة والاستقامة ونظافة اليد وبياضها، والذي عين فيما بعد أول رئيس لديوان الرقابة المالية والإدارية، ثم أصبح مؤخراً رئيساً لمجلس إدارة مصرف البحرين المركزي.

• وبطبيعة الحال، وفور تسلمي هذه المسؤولية، بادرنا بالاطلاع على التقارير الهامة المتعلقة بأنشطة الهيئة والتي كان على رأسها الدراسات والتقارير الاكتوارية التي كانت وظلت ولا زالت الهيئة تحرص على إجرائها بشكل دوري منتظم كما نص عليه القانون.

♦ إن كل الدراسات الاكتوارية التي أجريت قبل تسلمي

المسؤولية وخلالها أكدت الخلل الهيكلية والعجز
الاكتواري الذي يعاني منه الصندوق؛ نتيجة لارتفاع
الالتزامات وانخفاض الموارد، والاتجاه المتسارع
لزيادة حجم المصروفات على المدخول، واستنتجت
أن هلاك وإفلاس الصندوق هو أمر حتمي للأسباب
التي ذكرناها آنفاً إذا لم تتخذ الإجراءات التصحيحية
المطلوبة.

وفي البداية فقد اختلفت التقارير في تحديد العام الذي سيلفظ فيه الصندوق أنفاسه الأخيرة؛ وذلك تبعاً لرؤية كل منها للمستجدات والمتغيرات والظروف المستقبلية.

• وإلى جانب التدقيق الداخلي، فإن الهيئة مدققي حسابات خارجيين يقومون نهاية كل عام بإجراء تدقيق مفصل للحساب الختامي للهيئة، والذي بعد الانتهاء من إعداده يتم عرضه على مجلس الإدارة ويخضع لمناقشات مستفيضة قبل إقراره من قبل المجلس.

وفي الفترة التي كنت فيها رئيسًا لمجلس إدارة الهيئة كانت المؤسسة المحاسبية الخارجية الموكل إليها مهمة التدقيق السنوي مؤسسة "كي بي إم جي" وهي واحدة من أعرق إن لم تكن الأعرق عالميًا في هذا المجال وأكثرها دقة وحرصًا على الاحترام والالتزام والتطبيق الصارم لكل المعايير والممارسات المحاسبية السليمة، وكان شريكها في البحرين وممثلها في المنطقة وما يزال الأخ جمال بن محمد فخر، وهو من أبرز الشخصيات المهنية المحترفة في هذا المجال على المستوى العربي والدولي.

وفي حين أن كل الدراسات الاكتوارية الدورية والتقارير المحاسبية السنوية المدققة التي أجريت قبل تحملي المسؤولية أو أثنائها تضمنت ملاحظات وتحذيرات من مقبة وعواقب استثمار العجز الاكتواري، فإن أُنْما من هذه التقارير والدراسات لم يتضمن أي إشارة سلبية لنتائج استثمارات الهيئة أو السياسات الاستثمارية التي تتبعها. فقد كانت نتائج استثمارات الهيئة في نهاية كل عام تحقق أرباحا صافية، وأكرر مرة أخرى: كانت نتائج استثمارات الهيئة في نهاية كل عام تحقق أرباحا صافية بلغ معدلها السنوي نسبة 7 ٪ وهي نسبة تفوق وتزيد على النسب والمعدلات المحددة عالمياً والتي تقع بين 3 ٪ و 5 ٪. إذ إن الأنظمة والمعايير الدولية المعنية والمتعلقة باستثمار أموال وأصول صناديق التأمينات

الاجتماعية؛ ويهدف صون وحماية أموال المؤمن عليهم، تضيق من حرية تصرف المسؤولين عنها، وتفرض عليهم التحفظ الشديد والحيلة والحد، وتوجيه غالبية أو معظم الاستثمارات إلى المجالات والمشروعات والحقائب الاستثمارية الآمنة البعيدة عن المجازفات والمضاربات والمخاطر، وتجئ الاستثمار في المشروعات المغرية التي تؤدّ بفوائد وأرباح مرتفعة، فالقاعدة أنه كلما أرتفع مستوى توقعات المردود ارتفعت نسبة المخاطر وإمكانات الإخفاق والخسارة، فالعلاقة طردية هنا أيضًا.

كما توصي المعايير الدولية بعدم حصر أو تركيز الاستثمار في مجال واحد أو مشروع واحد مهما بدا مربحاً ومغرياً، والحرص على توزيعها على حقائب استثمارية متعددة، بحيث إذا تعرضت واحدة أو أكثر من هذه الحقائب إلى خسارة لا يتسبب ذلك في إحداث خسائر في المحصلة أو النتيجة النهائية، وقد كانت ولا تزال الهيئة ملتزمة بهذه المعايير.

وفي العام 2003 ناقش مجلس النواب أوضاع صندوق التأمينات الاجتماعية بحضور الوزراء والمسؤولين المعنيين، وخلال النقاش طرح أحد الأعضاء المنتهين لأحد الكتل الدينية اقتراحاً بإعطاء المرأة حق التقاعد المبكر بعد عشر سنوات من الخدمة على أن تستحق 80 % من راتبها كراتب تقاعدي، لكي تتاح لها الفرصة للعودة إلى بيتها لأداء واجبها المقدس ودورها الأساسي كربة بيت لرعاية الأسرة وتربية الأجيال القادمة، عندها وقف الشيخ عيسى بن إبراهيم آل خليفة المدير العام للهيئة في قاعة مجلس النواب في وجهه المطالبة بعبء من المنافع للمؤمن عليهم قائلاً إن صندوق التأمينات لا يحتمل مزيداً من الأعباء وإنه مفلس اكتواريًا.

• ضج بعض أعضاء مجلس النواب لهذا التصريح وكأنهم يسمعون به لأول مرة، وطالبوا بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في الموضوع، واتهموا القائمين على الصندوق بالتقصير وسوء الإدارة، ودعوا إلى استجواب ثلاثة وزراء كنت أنا واحداً منهم بغبة حجب الثقة عنهم؛ وهو حق دستوري مكفول لهم، وعليه وافق المجلس على طلبهم.

وبعد ثمانية أشهر من المداوات والتحقيق والتمحيص الذي شمل الاستجواب والبحث والتقصي والتحري والتدقيق؛ لم تتمكن اللجنة من التوصل أو العثور على أدلة تؤكد وثبت الاتهام، فسقط الاتهام

وسقط معه طلب حجب الثقة بعد أن حصل على سبعة أصوات فقط من بين 40 صوتاً الذين يشكلون العدد الكلي للمجلس.

• وقد أرست الحكومة الموقرة قبل عامين برنامجاً للتقاعد المبكر الاختياري لموظفيها عبر القنوات القانونية، وعن طريق إلغاء الوظائف المستهدفة، وبغرض تقليص عدد موظفيها، وتخفيض المصاريف وإحداث مزيد من الكفاءة في الأداء وإتاحة الفرصة لتدعيم الجهاز الحكومي بدماء جديدة، وهي أغراض وأهداف جوهرية وجيهة تكررت من قبل المطالبات بتحقيقها.

• ومن دون الدخول في تفاصيل هذا البرنامج، فقد كانت الحكومة كريمة وسخية إلى أبعد الحدود في عرضها مما جعله جاذباً ومغرياً بحيث بلغ عدد من انطبقت عليهم الشروط واستفادوا من البرنامج وانضموا إلى صفوف "المقاعدین قبل الأوان" حوالي 9000 موظف، وهو ما تسبب دون شك في إحداث ارتفاع كبير في عجز صندوق التقاعد الحكومي في العام الماضي.

والآن وبعد أن اتسعت الفجوة بين الاشتراكات والمدفوعات بشكل لا يمكن ردمها بحلول ترقيعية مرحلية، وبعد أن تخطينا خط الإفلاس الاكتواري ودخلنا مرحلة الإفلاس الحقيقي منذ العام 2012، وتآكلت تدريجيًا الأموال الفائضة التي كانت متوافرة للاستثمار ما أدى إلى اضمحلال عوائد الاستثمار، ووصل العجز إلى 14 مليار دينار، واقترب موعد نفاذ أموال وأصول الصندوق العام وانهياره بحلول سنة 2024 أي بعد أربع سنوات من الآن، والصندوق الخاص بحلول سنة 2033 إذا استمرت الأمور على ما هي عليه، ما يعني حتمية ضياع كل الحقوق والاستحقاقات لكل المؤمن عليهم، وهو أمر لن تسمح بحدوثه قيادتنا الحكيمة وحكومتنا الرشيدة والمؤمن عليهم؛ مع توفر الخيارات والحلول، وإن كان بعضها شديد الألم والقسوة، والتي تضمنتها توصيات مجلس إدارة الهيئة وجاء على أساسها المرسوم الملكي الأخير، ولم يبق إلا إخضاع التوصيات الست الباقية لمزيد من الدراسة والمراجعة السريعة، وتحسينها إن أمكن، وتنفيذها في حزمة واحدة في أسرع وقت ممكن، إذ لم يبق أمامنا متسع من الوقت.

توصيل أجزاء من مجمع 421 بشبكة الصرف

المنامة - أمانة العاصمة

يطلب الأهلّي بتوصيل مجع 421 في المنطقة المذكورة، فإنه تم توصيل أجزاء من المجع المذكور بشبكة الصرف الصحي في السنوات السابقة، أما بشأن توصيل الأجزاء المتبقية من المجع، فسيتم توصيلها ضمن المشروع المستقبلي لإنشاء شبكات الصرف الصحي في حدخص للمجمعات 405 و419 و421 وهو في مرحلة التصميم. ومن المؤمل بأن يتم التنفيذ حال التوفّر الاعتمادات المالية اللازمة ضمن برنامج الوزارة للسنوات القادمة.

أوضحت أمانة العاصمة في بيان أمس، وذلك تعقيبا على ما نشره صحيفة "البلاد" يوم الأربعاء الموافق 15 يوليو 2020، بشأن وجود فيضانات للياه وطلب توصيل مجمع 421 بشبكة الصرف الصحي في منطقة جدحفص، بأنها تقوم بأعمال شفط مياه الصرف الصحي لصاحب المبنى المذكور 3 مرات أسبوعيا بصورة مجانية، حيث يتم ذلك بشكل دوري حسب الجدول المعد لذلك.

وتابع البيان: وفيما يتعلق

تعاون بين "البلديات" و"إدامة" لتطوير إدارة العقارات



وقال الوزير خلف "نهدف إلى تحقيق التعاون المتبادل من أجل تنظيم عملية إدارة وتطوير واستثمار العقارات التي تتول ملكيته للوزارة والتي سيهددها إلى (إدامة) التعاون العائد الأفضل من خلال الاستغلال الأمثل لتلك العقارات".

والتخطيط العمراني "أن توفيق مذكرة التفاهم جاء تحقيقاً لتعزيز روح التعاون المشترك والمثمر بين الوزارة وشركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة)، من أجل تنمية وتعزيز العوائد الاقتصادية المشتركة بين الطرفين".

لإيجاد آلية مشتركة لتنظيم عملية إدارة وتطوير واستثمار العقارات التي تؤوّل ملكيتها الوزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني والتي سستكتفل بها شركة "إدامة" نيابية عن الوزارة لتحقيق العائد المناسب من خلال الاستغلال الأمثل لتلك العقارات.

كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تعنى بتفعيل سبل التعاون والتنسيق بين الطرفين ومتابعة تنفيذ البنود الواردة في المذكرة ودراسة المقترحات التي تتسجم مع الأهداف المشتركة والتي يقدمها أي من الطرفين لبشأن العقارات أو الأراضي كل على حدة. وضع آلية عمل تنفيذها.

“الأشغال”: “باربار” أول المستفيدين من مشروع تنمية المدن والقرى

المناحة - وزارة الأشغال وشؤون البلديات

أفادت وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني في بيان صحفي أمس، تعقيباً على ما نشر بصحيفة «البلاد» أخيراً بشأن طلب توفير خدمات البنية التحتية بمجموع 530 في قرية باربار، بأن قرية باربار ضمن أولى المقصفت استفادت من مشروع تنمية المدن والقرى، حيث بادرت الوزارة بتطوير عدد من القرى والمدن في مختلف محافظات المملكة منذ العام 2003، وذلك بهدف إعادة تأهيل البنية التحتية وتطويرها على مستوى عالٍ من الجودة للمساهمة في التنمية المستدامة لمناطق المملكة.

الترايبية فيها، وذلك حال الانتهاء من توفير شبكة الصرف الصحي وشبكات الخدمات الأخرى (كهرباء، مياه، اتصالات...)، علماً أن أعمال صرف الطرق بالمنطقة المذكورة تمتد بطول 1.7 كم تقريباً.

شبكة الصرف الصحي بالمنطقة، فإن الوزارة تسعى القيام بأعمال التسوية الترابية المؤقتة في المجمع المذكور،

وأضافت الوزارة بشأن الملاحظة الواردة بالصحيفة بشأن "توفير خدمات البنية التحتية بمجمع 530 في باربار": بأن المجمع المذكور، يعتبر امتدادا لقرية باربار (منطقة حديثة)، وتبلغ مساحتها نحو 8.5 هكتار، كما أن نسبه العمران 45 % تقريبا.

وأوضحت أن مجمع 530 مدرج ضمن مشروعات رصف الطرق الترابية، ضمن خطط الوزارة المستقبلية لرصف الطرق

الانتهاء من مشروعات شبكة الصرف الصحي ومن ثم البدء بأعمال رصف الطرق الترابية وذلك تقادياً لتكرار أعمال الحفر في المنطقة ذاتها. واستكمل: وفيما يتعلق بطلب توصيل جميع 533 بشبكة الصرف الصحي (المنطقة الحدية)، وهي امتداد قرية باربار كما ذكرنا أعلاه، فإنه لم يتم توصيلها بالشبكة؛ نظراً لعدم توافر الطاقة الاستيعابية في الخط الصرف الصحي الرئيس على شارع البديع، في هذا الصدد انتهت الوزارة أخيراً من تدفقات تنفيذ مشروع تحويل جزء من تدفقات مياه الصرف الصحي من هذا الخط إلى محطة مدينة سلمان لمعالجة مياه الصرف الصحي، إذ اكتمل المشروع

في شهر مارس الماضي. وذلك ضمن مساعي الوزارة لتطوير خدمات البنية التحتية وإجراء التحسينات في خدمات الصرف الصحي وزيادة الطاقة الاستيعابية للشبكة، وضمان توفيرها بأعلى معايير الجودة بالتوافق مع الرؤية الاقتصادية 2030 للمملكة الحرين.

واستكمل الببان: كما تم إدراج مشروع توصيل شبكة الصرف الصحي في منطقة ربارار مجمع 530 ضمن برنامج الوزارة المستقبلي وسيتم التنفيذ بناءً على الأولويات وعلى ما يخص من ميزانيات لذلك.

علماً بأن طلبات زنف البلاعات قليلة في المجمع، إذ بلغ عدد البلاعات المستلمة

من أكتوبر 2019 لغاية يونيو 2020 بشأن شفت خزانات الصرف الصحي نحو 28 بلاغا فقط.

بشأن طلب توفير حاويات القمامة لمجموع 533، أفادت الوزارة بأن المجموع المذكور والذي يقع على شارع النخيل، يوجد فيها حاويات القمامة وعددها لكون المنطقة صغيرة وعدد المنازل اليلة، إذ تغطي الحاوية 10 منازل.

أشارت الوزارة في ختام بيئها إلى أنها حريصة على متابعة احتياجات المواطنين وتلبية تطلعاتهم من مختلف المناطق المملعة عبر التواصل والتنسيق دائم مع أعضاء المجالس البلدية، وشركاهم وأخذ آرائهم عند تنفيذ مشروع لتقديم أفضل الخدمات لهم.